Distr.: General
27 April 2015
Arabic
Original: Chinese

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل – ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جمهورية الصين الشعبية

تقرير مقدَّم من الصين

١ – كما جاء في خطة عمل العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول))، تعمل حكومات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على تنفيذ الإجراء ٥ من أجل ”مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة“، وتقديم تقارير وطنية عن تنفيذها للإجراء ٥ والتعهُّدات الأخرى لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٤ ضمن إطار موحَّد، يتسق مع الإجراءين ٢٠ و ٢١. وينصّ الإجراء ٢١ على أنه ”كإجراء لبناء الثقة، تشجِّع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحَّد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحَّدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي“. ويتضمّن إطار تقاريرها الوطنية فئات موحَّدة من المواضيع التي يتم في إطارها الإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة، وتتناول جميع الركائز الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونحن نشجِّع جميع الدول الأطراف على تقديم تقارير بأشكال مماثلة موحّدة تتسق مع الإجراء ٢٠,

٢ – والصين دولة حائزة للأسلحة النووية، وهي أكبر بلد نامٍ في العالم. وتسعى الصين إلى إيجاد عالم سلمي ومستقر ومزدهر، وتؤيد النظام الدولي لعدم الانتشار الذي يسهم في تحقيق هذا الهدف. وتعلِّق الصين أهمية كبيرة على المعاهدة باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار؛ وهي تلتزم التزاماً دقيقاً بأحكام المعاهدة، وكانت تبذل جهوداً

الرجاء إعادة استعمال الورق

متواصلة لتعزيز عالمية المعاهدة، وسلطتها، وفاعليتها من أجل تحقيق أهدافها الثلاثة، وهي على وجه التحديد: عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣ - وبناءً على طلب المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، تُقدّم الحكومة الصينية التقرير التالي عن تنفيذها للمعاهدة:

الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بنزع السلاح النووي

٤ - إن الصين، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن ودولة حائزة للأسلحة النووية، تلتزم التزاماً راسخاً بسياسة نووية مفتوحة وشفّافة ومسؤولة؛ وهي تنفّذ بإخلاص تعهّداتها بنزع السلاح النووي بموجب المعاهدة، وتناصر الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ويسرّ الصين أن ترى أن هذا الموقف قد حظي بقبول متزايد من جانب البلدان والمجتمع الدولي في السنوات الأخيرة. وستواصل الصين القيام بدورها للنهوض بالعملية العالمية لنزع السلاح النووي وتحقيق هدف الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

سياسات الأمن القومي، والنظريات والأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية

٥ - دأبت الصين على مناصرة وتشجيع الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ولم يكن لدى الصين أي خيار سوى تطوير الأسلحة النووية في فترة معيّنة من تاريخها، ليس لكي تهدّد بلداناً أخرى، ولكن لغرض وحيد وهو الدفاع عن النفس، والحماية الذاتية، وضمان أمنها القومي. وهي تناصر الردّ على التهديدات النووية، وكسر الاحتكار النووي، ومنع الحرب النووية، وإزالة الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٦٤، وهو اليوم الذي أجرت فيه الصين تجربتها النووية الأولى، أصدرت حكومة الصين بياناً تقترح فيه عقد مؤتمر قمة لقادة العالم من أجل مناقشة الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ومنذ ذلك الوقت، ظلّت الصين تؤكّد وتعزّز هذا الهدف. وقد طالبت الصين أيضاً بإجراء مفاوضات وعقد اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية.

٦ - وقد التزمت الصين دائماً باستراتيجية نووية للدفاع عن النفس. ويستند إلى هذا الالتزام مبدؤها الخاص باستخدام الأسلحة النووية، وحجم ترسانتها النووية، وسياستها بشأن تحديد الأسلحة النووية. ولدى الصين أسلحة نووية لغرض وحيد هو الدفاع ضد أي هجوم نووي محتمل، وليس لتهديد أو استهداف أي بلد آخر تحت أي ظروف. ولم توفِّر الصين قطّ مظلة نووية لأي بلد آخر، كما لم تنشر أسلحة نووية في أي بلد آخر. ولم تشارك الصين قط في أي شكل من أشكال سباق التسلّح. وهي لا تنافس أبداً بلداناً أخرى

من حيث مستلزمات ترسانتها النووية أو كمّياتها أو حجمها، وتحتفظ دائماً بترسانتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب لأمنها القومي.

٧ - وتُعَد الصين الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي حافظت دوماً على تعهّدها بألاّ تبادر باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف. ففي عام ١٩٦٤، وهو اليوم الذي أجرت فيه الصين تجربتها النووية الأولى، أعلنت حكومة الصين رسمياً أنها لن تبادر تحت أي ظرف باستخدام الأسلحة النووية. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، سواءً واجهت تهديداً نووياً أو ابتزازاً نووياً، كما كان الحال أثناء الحرب الباردة، أو عندما واجهت أول تغييرات جوهرية تحدث في بيئة الأمن الدولي في أعقاب الحرب الباردة، كانت الصين لا تحيد إطلاقاً عن التزامها، ولن تفعل ذلك أبداً في المستقبل.

٨ - وقد عملت الصين أيضاً بنشاط من أجل إبرام معاهدة متعددة الأطراف فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية، وقدّمت رسمياً مشروع معاهدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بألاّ يبادر أيٍ منها باستخدام الأسلحة النووية. وتسعى الصين أيضاً بنشاط للدخول في التزامات ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول أخرى حائزة للأسلحة النووية بشأن عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية.

٩ - ويمكن أن تؤدّي سياسة عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية إلى خفض التهديد الذي تمثّله هذه الأسلحة، والحدّ من خطر نشوب حرب نووية، ومنع انتشار الأسلحة النووية. إنها خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي الكامل والشامل؛ وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويُعَدّ تعهّد الصين المتسق بعدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية في حدّ ذاته إجراءً حقيقياً من إجراءات نزع السلاح النووي.

١٠ - وتُعدّ الصين الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي تعهّدت دون شروط بألاّ تستخدِم الأسلحة النووية أو تهدّد باستخدامها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية ومناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد دأبت حكومة الصين على احترام هذا الالتزام منذ عام ١٩٦٤ عندما أجرت أولى تجاربها النووية. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أصدرت الحكومة بياناً أكّدت فيه من جديد ضماناتها الأمنية السلبية غير المشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتزامها بتوفير ضمانات أمنية إيجابية لها. وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت الصين والدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بياناً مشتركاً أكّدت فيه من جديد الضمانات الأمنية التي تضمّنها قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥). وبناءً على طلب أوكرانيا وكازاخستان، أصدرت حكومة الصين بيانات تعرض على هذين البلدين في كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وشباط/فبراير ١٩٩٥ على الترتيب ضمانات أمنية خاصة بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١١ - وتتمسّك الصين بأنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتفاوض ويُبرم في أقرب وقت ممكن صكّاً قانونياً دولياً بتوفير ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتدعم الجهود التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح للبدء بعمل جوهري في هذا الصدد في أسرع وقت ممكن.

١٢ - وتُعَد استراتيجية الصين النووية الموجّهة نحو الدفاع عن النفس مترسخة بعمق في ثقافتها العسكرية الخاصة بالتركيز على الحماية الذاتية. ويناصر الشعب الصيني الوئام والسلام، ولديه تقليد دائم هو النظر إلى الحرب فقط كملجأ أخير. وكما يقال المثل الصيني: ''إن حالة الحرب ستقود أي بلد إلى دماره، مهما كانت قوته''. ويُعَد الحرص على عدم الدخول في حرب جانباً هاماً من ثقافة الصين العسكرية. وهكذا، منذ ظهور الأسلحة النووية، أعلنت الصين بوضوح أن القنابل النووية لا يمكن أن تنهي حرباً، وقد التزمت باستراتيجية عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية. ويتمثل موقف الصين في معارضة الحروب النووية ومنع نشوبها، والأهم من ذلك، هو عدم المبادرة ببدء حرب نووية. ولا تريد الصين أن تشهد الكوارث الإنسانية التي سببتها الحرب النووية. وهذا سبب هام آخر لالتزام الصين بسياسة عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية.

الأسلحة النووية، وتحديد السلاح النووي (بما في ذلك نزع السلاح النووي)، والتحقق

١٣ - تمارس الصين أقصى درجات التحفُّظ في تطوير أسلحتها النووية، والتي تتسق مع سعيها لتحقيق الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، وسياستها الخاصة بعدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية، واستراتيجيتها النووية الموجّهة للدفاع عن النفس. فقد أعلن الجيل الأول من زعماء الصين صراحة، وهما الرئيس ماوتسي تونغ ورئيس الوزراء شو إن لاي، أن ''بلدنا يمكن أن يُنتِج عدداً صغيراً من القنابل النووية، ولكننا لا نعتزم استخدامها، ونحتفظ بها فقط كأسلحة دفاعية''. وقد أصدرا تعليماتهما إلى الإدارات ذات الصلة بالاقتصاد في بحوثها الإنمائية، وعدم إنتاج ''عدد كبير للغاية'' من الأسلحة النووية، نظراً لأن هذه الأسلحة ستتحوّل إلى خردة في نهاية المطاف، وأن إنتاج الكثير منها سيصبح عبئاً على البلد. ولم تشارك الصين قطّ في أي سباق للتسلّح النووي بأي شكل من الأشكال مع أي بلد في الماضي، ولن تفعل ذلك في المستقبل. وتُعَدّ ترسانة الصين النووية محدودة للغاية في حجمها، ويتم الإبقاء عليها عند المستوى الأدنى المطلوب لأمنها الوطني، وهو ما يمكِّن الصين من المساهمة بدرجة كبيرة في العملية الدولية لنزع السلاح النووي. وقد

أغلقت الصين رسمياً قاعدتها الخاصة بالبحث والتطوير في مجال الأسلحة النووية في شنغهاي. وبعد تأهيل هذا الموقع من الناحية البيئية، تم تسليمه إلى الحكومة المحلية.

١٤ - وتحتفظ الصين بمستوى استعداد معتدل في وقت السلم. وإذا تعرّضت الصين لتهديد نووي، فإن قواتها النووية، بناءً على تعليمات من اللجنة العسكرية المركزية، ستصبح عن أعلى مستويات التأهب، استعداداً لهجوم نووي مضاد بغية منع العدو من استخدام الأسلحة النووية ضد الصين. وإذا تعرّضت الصين لهجوم نووي، فسوف تشن هجوماً نووياً مضاداً حازماً ضد العدو.

١٥ - وتوضَع أسلحة الصين النووية تحت القيادة المباشرة للجنة العسكرية المركزية. وتعلّق الصين أهمية كبيرة على ضمان سلامة أسلحتها النووية والمرافق ذات الصلة، والتحكُّم فيها بشكل فعّال، وقد اتخذت تدابير ملموسة في هذا الصدد. وتنفِّذ مؤسسات الصين ذات الصلة وقواتها الأمامية بدقّة نظام مراقبة الأمان، ونظام اعتماد الأفراد العاملين في المجال النووي، وآلية الاستجابة لحالات الطوارئ بالنسبة للحوادث المتعلقة بالأسلحة النووية. وقد اعتمدت الصين تكنولوجيات يعوُّل عليها لتعزيز أمان أسلحتها النووية وحمايتها المادية أثناء تخزينها ونقلها والتدريب عليها، واتخذت تدابير خاصة بالأمان لتجنُّب شن هجمات بغير إذن أو هجمات عارضة، ولضمان الأمان المطلق لهذه الأسلحة. وقد أجرت الصين تحديثاً لأسلحتها النووية ضماناً لأمان ترسانتها النووية وأمنها وعوليتها وفعاليتها بصورة حصرية. ولم يقع في الصين قطّ أي حادث يتعلّق بأمن الأسلحة النووية وأمانها.

١٦ - وتؤيّد الصين بنشاط الجهود الدولية لنزع السلاح النووي، وقد بذلت جهوداً ملموسة في هذا الصدد.

١٧ - وتعتقد الصين أنه ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بحسن نيّة بما عليها من التزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وأن تتعهّد علناً بعدم السعي لحيازة الأسلحة النووية بصورة دائمة. وينبغي أن يكون نزع السلاح النووي عملية عادلة ومعقولة تتمثل في التخفيض التدريجي لتحقيق التوازن بمستوى أدنى من التسلّح. وتتحمل الدول الحائزة لأضخم الترسانات النووية مسؤولية خاصة إزاء نزع السلاح النووي، وينبغي لها أن تكون الرائدة في خفض ترساناتها النووية بصورة جذرية. وعندما تسمح الظروف، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدخل في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. ولتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل كامل وشامل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع في وقت ملائم خطة مجدية وطويلة الأجل تتألف من إجراءات مرحلية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية.

١٨ - وعلى مرّ السنين، صوّتت الصين تأييداً للقرارات الهامة المتعلقة بنزع السلاح النووي في الجمعية العامة، مثل تلك المعنونة: ''نزع السلاح النووي''، و ''اتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية''، و ''عقد ترتيبات دولية فعّالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها''.

١٩ - وتؤيّد الصين أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح العمل الموضوعي بطريقة شاملة ومتوازنة بشأن مواضيع هامة من قبيل نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ووضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)، ومنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي.

٢٠ - وتؤيّد الصين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتستعد بصورة إيجابية لتنفيذها على المستوى الوطني.

٢١ - وتؤيّد الصين مقاصد ومبادئ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكانت من أول البلدان التي وقّعت على هذه المعاهدة. وتتقيّد الصين تقيداً شديداً بالتزامها بالوقف الاختياري للتجارب النووية. وتؤيّد الصين التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبذل كافة الجهود الدولية في هذا الصدد. وقد شاركت الصين في جميع المؤتمرات المتعلقة بتيسير بدء نفاذ المعاهدة، وأيّدت بنشاط القرارات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة. وقد دفعت الصين اشتراكاتها المقررة في حينها وبالكامل للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢٢ - وقد قامت الصين بدور إيجابي في جميع أعمال الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تستعد بشكل مطرد لتنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني. فقد أنشأت الصين وكالتها التحضيرية الوطنية المكلفة بالتنفيذ الشامل للمعاهدة. واضطلعت الصين بتشييد ١١ محطة ومختبر خاص بالعناصر المشعّة لنظام الرصد الدولي، اكتمل من بينها ٦ محطات اهتزازية، و ٣ محطات للنويدات المشعّة، ومختبر بيجين للنويدات المشعّة، وقد استُكمِل مركز البيانات الوطنية في بيجين. وأوشكت أعمال التشييد على الانتهاء في إحدى المحطتين دون الصوتيتين، وتجري الأعمال التحضيرية للمحطة الأخرى. ووفقاً لما نصّ عليه الاتفاق ذو الصلة، دخلت محطتا بيجين وغوانغوزو للنويدات المشعّة المرحلة الثالثة من التجربة الدولية المتعلقة بالغازات الخاملة. وتُرسِل محطتا بيجين ولانزو للنويدات المشعّة بصورة منتظمة بيانات رصد عن جسيمات الهواء إلى الأمانة التقنية المؤقتة. وتخضع محطتا هيلاير ولانزو و المعنيتان بالاهتزازات الأوّلية، وكذلك محطتا بيجين

ولانـزو للنويـدات المشـعّة، لاختبـارات وتقييمـات قبـل اعتمادهـا. وفي أيار/مـايو ٢٠١٤، شاركت حكومة الصين والأمانة التقنية المؤقتة في تنظيم برنامج في بيجين للتدريب التقني الإقليمي على التشغيل والصيانة لمديري محطات نظام الرصد الدولي.

٢٣ - واضطلعت الصين بدور نشط في المفاوضات بشأن الدليل التشغيلي لعمليات التفتيش الموضعي وغيره من وثائق التوجيه، وكذلك في الأنشطة التي نظّمتها أو دعّمتها الأمانة التقنية المؤقتة، والتي تهدف إلى تحسين قدرات التنفيذ للدول الموقِّعة وقدرات الرصد لنظام الرصد الدولي. وطوّرت الصين النظام المتنقل للقياس والكشف السريع عن غاز الأرغون- ٣٧، ونظام معاينة وتنقية وقياس غاز الزينون المشع (Xenon)، واللذين يمكن استخدامهما في الكشف السريع عن الغازات المنبعثة من التفجيرات النووية تحت الأرض. وقد وفّرت الصين هذه النظم للأمانة التقنية المؤقتة لمساعدتها على تحسين قدرتها في مجال التفتيش الموضعي بصورة تدريجية.

٢٤ - وقد دعمت الصين بصورة نشطة العملية الميدانية المتكاملة للتفتيش الموضعي في عام ٢٠١٤، بتوفير النُظم المذكورة أعلاه، وإرسال الخبراء التقنيين ذوي الصلة للمشاركة في العملية الكاملة الخاصة بالتحضير لهذه المهمة وتنفيذها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، اشتركت الحكومة الصينية والأمانة التقنية المؤقتة في تنظيم حلقات تدريبية عن النظام المتنقل للقياس والكشف السريع عن غاز الأرغون - ٣٧، ونظام معاينة وتنقية وقياس غاز الزينون المشع (Xenon) في شنغهاي وبيجين على الترتيب، شارك فيها عشرة خبراء من تسعة بلدان، وقد حصلوا بذلك على صورة أفضل عن النظم الصينية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، شاركت الحكومة الصينية والأمانة التقنية المؤقتة في تنظيم حلقة العمل رقم ٢١ للتفتيش الموضعي في يانغزو، وناقش المشاركون بالتفصيل الأعمال التحضيرية للعملية الميدانية. وأثناء العملية الميدانية المتكاملة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حظيت النُظم التي وفّرتها الصين بإشادة عالية من جانب المسؤولين والخبراء المشاركين.

٢٥ - وتؤيّد الصين إجراء مفاوضات مبكرة بغية عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٢٦ - وترى الحكومة الصينية أن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى سيسهم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ويُعَدّ خطوة هامة نحو الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

٢٧ - وقد أيّدت الصين دائماً إجراء مفاوضات مبكرة وعقد معاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دولياً لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح،

استناداً إلى الوثيقة CD/1299، والتفويض الوارد فيها. ويُعَد مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، مكان التفاوض المناسب بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتؤيد الصين الجهود التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح للتوصّل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن حتى يتسنى له الشروع في العمل الموضوعي، بما في ذلك التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٢٨ - وقد أيّدت الصين القرارات التي اتخذها مؤتمر نزع السلاح في السنوات السابقة بشأن ولاية المفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وآلية العمل، والمسائل الأخرى ذات الصلة. وقد شاركت بهمة في جميع الأنشطة المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، وقد تواصلت بنشاط واستكمَلت المهام بنجاح في هذا الصدد. وعندما رأست الصين مؤتمر نزع السلاح، نظّمت مناقشات مستنيرة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكانت الصين أيضاً لاعباً نشطاً لتشجيع التنسيق بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وفي عملية الحوار مع البلدان ذات الصلة.

٢٩ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، أوصت الصين بتعيين خبير حكومي في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وأرسلت وفوداً إلى الاجتماعات الأربعة التي عقدها الفريق، وقامت بدور نشط في مناقشة المسائل المتعلقة بهذه المعاهدة. وترحِّب الصين بالتقرير الخاص بعمل الفريق، والذي تم التوصُّل إليه عن طريق المشاورات، وتؤكّد من جديد الوضع الرسمي لمؤتمر نزع السلاح، والوثيقة CD/1299، والولاية الواردة فيه.

٣٠ - وتعلّق الصين أهمية على البحوث المتعلقة بتكنولوجيا التحقق من تحديد الأسلحة النووية، وتشجّع بنشاط العملية الدولية لتحديد الأسلحة. وقد أنشأت الصين آليات تحقق من أجل الحظر الشامل للتجارب النووية، وفقاً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد قامت هذه الآليات بدور هام في رصد تسرُّب المواد المشعة من محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية في اليابان، والتجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣١ - وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١١، ضرب زلزال وموجات تسونامي محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية، مما تسبّب في تسرّب هائل للمواد المشعّة. وقد استهلت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الفور عملية لرصد انتشار المواد المشعّة حول الكرة الأرضية. وبناءً على طلب اللجنة التحضيرية، قدّمت محطات بيجين ولانزو وغوانغزو لرصد النويدات المشعّة كمية ضخمة من بيانات الرصد عن التسرُّب، والتي ساعدت الأمانة بدرجة كبيرة على رصد انتشار المواد المشعّة في شرق آسيا وشمال شرق

آسيا، وساهمت أيضاً في البحوث عن انتشار الجسيمات والغازات في الغلاف الجوي، وكذلك في تحسين نموذج الانتقال في الغلاف الجوي، والمستخدم لغرض التحقق من الحظر الشامل للتجارب.

٣٢ - وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية الثالثة. وقامت اللجنة التحضيرية بعملية رصد للتفجير الناتج عن التجربة النووية. ولهذا الغرض، قدّمت محطتا بيجين ولانزو لرصد النويدات المشعّة بيانات عن رصد جسيمات النويدات المشعّة في الغلاف الجوي إلى اللجنة التحضيرية بصفة مستمرة خلال فترة ممتدة من الزمن.

٣٣ - وفي مؤتمرات تدابير بناء الثقة بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، تبادلت الصين وجهات نظر مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بشأن تكنولوجيات التحقّق المطلوبة إزاء عملية تفكيك الرؤوس الحربية النووية، وتوثيقها، وتخزينها، والتخلُّص من المكوّنات والمواد النووية، مع التركيز على تكنولوجيا توثيق الرؤوس الحربية والمكوّنات النووية، وتكنولوجيا حجب المعلومات، وتكنولوجيا الرصد المستخدمة في عملية التفكيك، وتكنولوجيا سلسلة المسؤولية عن التخزين والنقل.

٣٤ - وتؤيد الصين وتساند بنشاط المفاوضات بشأن أقدم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقّق منها دولياً، وأجرت بحوثاً عن نظام تحقّق نووي معقول وكفء وفعّال من حيث التكلفة يمكن أن يتصدّى لشواغل جميع الدول الأعضاء، كما أجرت بحوثاً عن علاقة ذلك النظام بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الشفافية وتدابير بناء الثقة

٣٥ - تتسم الاستراتيجية والسياسة النوويتان للصين بالاتساق والانفتاح والشفافية. وترى الصين أن الشفافية النووية ينبغي أن تسترشد بالمبدأ العام لتحقيق الأمن غير المنقوص للجميع، وأن تراعي بصورة كاملة بيئة الأمن التي تواجهها جميع البلدان، وأنه ينبغي أن تنفّذها البلدان على أساس طوعي بما يتفق مع أوضاعها الوطنية. ومن منطلق هذا المبدأ بذلت الصين جهوداً كثيرة واتخذت تدابير إيجابية لتعزيز الشفافية النووية.

٣٦ - وقد نشرت الصين ثلاثة كُتب بيضاء عن تحديد الأسلحة في الأعوام ١٩٩٥، و ٢٠٠٣، و ٢٠٠٥ على الترتيب، والمعنونة ''الصين: تحديد الأسلحة ونزع السلاح''، و ''سياسة وتدابير الصين في مجال عدم الانتشار''، و ''مساعي الصين من أجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار''. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٠،

أصدرت الصين سبعة كُتب بيضاء عن الدفاع الوطني. وفي جميع هذه الوثائق، شرحت الصين بوضوح استراتيجيتها النووية، ودور الأسلحة النووية، وسياستها الخاصة باستخدام الأسلحة النووية، وتطوير قواتها النووية، وقيادة قواتها النووية ومراقبتها، وحالة تأهُّبها بالأسلحة النووية.

٣٧ - وقد اتخذت الصين سلسلة من تدابير بناء الثقة. وتسعى الصين بنشاط لضمان ألاّ توجِّه الدول الحائزة للأسلحة النووية أسلحتها النووية إلى بعضها البعض. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أصدرت الصين والاتحاد الروسي بياناً مُشتَرَكاً يتعلّق بعدم توجيه أسلحة أحدهما النووية الاستراتيجية نحو الآخر، وعدم البدء باستخدام هذه الأسلحة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، أعلن رئيسا الصين والولايات المتحدة الأمريكية عدم توجيه الأسلحة النووية الاستراتيجية الخاضعة لسيطرة كل منهما نحو الآخر. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، أصدرت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وهي الصين، وفرنسا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، بياناً مشتركاً أعلنت فيه أنها لن توجِّه أسلحتها النووية تجاه أي بلد آخر. وفي عام ٢٠٠٩، أكّد رئيسا الصين والولايات المتحدة مجدّداً التزامهما بعدم توجيه أسلحتهما النووية نحو الآخر. وفي العام نفسه، وقّعت الصين والاتحاد الروسي اتفاقاً بشأن الإبلاغ عن إطلاق القذائف التسيارية ومركبات إطلاق فضائية، وهو الاتفاق الذي ينفِّذه الطرفان الآن.

٣٨ - ولتعزيز الثقة المتبادلة، رتّبت وزارة الدفاع الصينية زيارات قام بها في ذلك الوقت دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع في الولايات المتحدة، وأيك سكلتون، رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي، وروبرت غيتس، وزير الدفاع، والأدميرال مايك مولين، رئيس هيئة الأركان المشتركة إلى مقر قوات المدفعية الثانية لجيش التحرير الشعبي الصيني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وآب/أغسطس ٢٠٠٧، وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، وتموز/يوليه ٢٠١١ على الترتيب. وأنشأت الصين أيضاً في عام ٢٠٠٨ خطوطاً هاتفية ساخنة مباشرة بين وزارة الدفاع الوطني الصينية ونظيرتيهما الروسية والأمريكية. وعلاوة على ذلك، واصلت الصين والولايات المتحدة تبادل وجهات النظر بشأن السياسة النووية في إطار حوارهما الاستراتيجي الثنائي.

٣٩ - وشاركت الصين بنشاط في المؤتمرات الستة للدول الحائزة للأسلحة النووية المعقودة منذ عام ٢٠٠٩ في لندن، وباريس، وواشنطن، وجنيف، وبيجين، ولندن على الترتيب، وواصلت الحوار والمشاورات مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بشأن تدابير بناء الثقة، وتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وعُقد مؤتمر بيجين بنجاح يومي ١٤

و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وناقشت الدول الخمس تعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة، والتنسيق في تنفيذ نتائج استعراض المعاهدة، وأصدرت بياناً مشتركاً في نهاية المؤتمر. واستضافت الصين أيضاً مناسبة جانبية عامة حضرها مندوبو الدول الخمس وممثلون عن المؤسسات الأكاديمية، ومنظمات وسائط الإعلام لتشجيع التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة.

٤٠ - وتتولّى الصين قيادة الفريق العامل للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعني بمسرد المصطلحات النووية الرئيسية. وقد استضافت ثلاثة اجتماعات لخبراء الفريق العامل في بيجين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وبَذلت جهوداً ضخمة لتشجيع تجميع المصطلحات. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، توصلت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المسرد ووافقت على تقديم المسرد باللغات الصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. وستستضيف الصين أيضاً أنشطة تتعلق بالدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في مناسبات جانبية على هامش مؤتمر الاستعراض، وستوفر إحاطة بشأن موضوع المسرد.

٤١ - وتؤدّي هذه التدابير إلى زيادة التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة، وتعزيز التوافق، والحدّ من سوء الفهم بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وعلى هذا النحو، فإنها تساعد في الحفاظ على الأمن الإقليمي والعالمي.

مسائل أخرى ذات صلة

٤٢ - ترى الصين أن الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي سيرسي دعامة قوية ترتكز عليها العملية الدولية لنزع السلاح النووي. ولهذا تعتقد الحكومة الصينية أنه ينبغي التخلّي عن ممارسة السعي لتحقيق ميزة استراتيجية مطلقة. وعلاوة على ذلك، فإنها لا توافق على نشر نُظم الدفاع ضد القذائف التي تخلّ بالتوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد الإقليمي والعالمي.

٤٣ - وتشجع الصين بنشاط العملية المتعددة الأطراف للحيلولة دون تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدّمت الصين والاتحاد الروسي بشكل مشترك مشروع معاهدة إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي (CD/1839)، ودعت كل منهما إلى إجراء مناقشات في المؤتمر بشأن هذه المسألة. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدّمت الصين والاتحاد الروسي إلى مؤتمر نزع

السلاح مشروعاً منقّحاً للمعاهدة في محاولة لدفع المؤتمر إلى التفاوض وعقد الصك القانوني الدولي ذي الصلة. وتؤيد الصين تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. وباعتبار الصين من مقدّمي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن هذا الموضوع، فقد حضرت اجتماع فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وقامت بدور نشط في صياغة تقرير الاجتماع. وشاركت الصين أيضاً بطريقة بنّاءة في المناقشات الخاصة بوضع مدوّنة قواعد سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي.

الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بعدم الانتشار

٤٤ - تعارض الصين بحزم انتشار الأسلحة النووية بأي شكل، وقد امتثلت بدقة لتعهُّداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وقد انضمت الصين إلى جميع المعاهدات والآليات الدولية المتعلقة بعدم الانتشار النووي، ونفّذت بدقة قرارات عدم الانتشار التي اتخذها مجلس الأمن. وقد وضعت الصين منظومة شاملة من القوانين واللوائح بشأن مراقبة الصادرات النووية، واتخذت تدابير صارمة لضمان تنفيذها الفعّال. وقد دأبت الصين على معامِلة مسألة عدم الانتشار بطريقة تتسم بدرجة عالية من المسؤولية، وقامت بدور نشط في العملية السياسية لحلّ المنازعات النووية الإقليمية.

الضمانات

٤٥ - عند انضمام الصين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٤، تعهّدت بالوفاء بالالتزامات المتعلقة بالضمانات بموجب النظام الأساسي للوكالة، وأعلنت في عام ١٩٨٥ عن إخضاع أجزاء من منشآتها النووية المدنية بصورة طوعية لضمانات الوكالة. وفي عام ١٩٨٨، وقّعت الحكومة الصينية اتفاق جمهورية الصين الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في الصين. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وقّعت الصين بروتوكولاً إضافياً لتعزيز ضمانات الوكالة، واستكملت إجراءاتها القانونية الداخلية في آذار/مارس ٢٠٠٢، لتصبح الدولة الأولى الحائزة للأسلحة النووية التي تنفّذ البروتوكول الإضافي.

٤٦ - وتدعم الصين الوكالة بنشاط وتتعاون معها في تنفيذ تدابير الضمانات. وقد اقترحت ٢٠ منشأة نووية لإخضاعها لضمانات الوكالة، من بينهما مفاعلات مبرّدة بالماء المضغوط، ومفاعلات مبرّدة بالماء الثقيل، ومفاعلات عالية الحرارة مبرّدة بالغاز، ومحطة لإثراء اليورانيوم، وخطوط إنتاج لعنصر الوقود النووي، ستة منها اقتُرح إخضاعها لضمانات

الوكالة منذ عام ٢٠١٠. وقد ساعدت جهود الصين، ليس فقط على توسيع تغطية الضمانات في الصين، وإنما ساعدت أيضاً على زيادة القدرات التكنولوجية للوكالة في مجال الضمانات.

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٧، انضمت الصين إلى برامج الدعم الخاصة بالدول الأعضاء والتابعة للوكالة، لتتولّى رسمياً مسؤولية البحث والتطوير في مجال طرق ووسائل الضمانات. وأوفدت الصين خبراء إلى الوكالة للعمل على أساس طوعي، وانضمت إلى شبكة مختبرات التحاليل التابعة للوكالة، واضطلعت بأنشطة الاعتماد.

٤٨ - وتعلِّق الصين أهمية كبيرة على التطوير المهني للموظفين الفنيين العاملين في مجال الضمانات. ففي أواخر عام ٢٠٠٦، أنشأت الصين والوكالة معاً مركز تدريب على الضمانات النووية والأمن النووي، والذي ينظِّم أنشطة تدريبية على التفتيش في مجال الضمانات ومخزونات المواد النووية ومراقبتها، ومراقبة الصادرات النووية، وهو ما يعزِّز القدرات التكنولوجية والموارد البشرية في المجالات ذات الصلة.

مراقبة الصادرات

٤٩ - تراقب الصين وتنظِّم صادراتها النووية بصورة متشدّدة، واعتمدت ثلاثة مبادئ واضحة في هذا الصدد، وهي: الاستخدام في الأغراض السلمية فحسب، وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم إعادة النقل إلى طرف ثالث دون موافقة مُسبقة من الحكومة الصينية.

٥٠ - وفي عام ١٩٩١، أعلنت الحكومة الصينية أنها ستُبلِغ الوكالة بصادرات الصين إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو وارداتها منها فيما يتعلّق بأي مادة نووية يزيد وزنها الفعّال عن كيلوغرام. وفي تموز/يوليه ١٩٩٣، تعهَّدت الصين رسمياً بإبلاغ الوكالة طواعية بجميع وارداتها وصادراتها من المواد النووية، وكذلك صادراتها من المعدات النووية والمواد غير النووية ذات الصلة.

٥١ - وفي أيار/مايو ١٩٩٦، تعهّدت الصين بألاّ تقدِّم المساعدة، بما في ذلك الصادرات النووية، وتبادل الأفراد أو التعاون التقني، فيما يتعلّق بمنشآت نووية لدول غير حائزة للأسلحة النووية ولا تخضع لضمانات الوكالة.

٥٢ - ومراعاةً لمبدأ سيادة القانون، عملت الحكومة الصينية بصورة مستمرة على تعزيز وتحسين النظام القانوني لمراقبة الصادرات النووية، وضاعَفت جهودها لضمان الإنفاذ الفعّال لسياساتها الخاصة بعدم الانتشار. ومنذ منتصف تسعينات القرن الماضي، أنشأت الصين

بصورة تدريجية نظاماً قانونياً شاملاً لمراقبة صادرات المواد النووية والهيدرولوجية والكيميائية، والقذائف والأصناف والتكنولوجيات الحسّاسة الأخرى، وكذلك جميع المنتجات العسكرية.

٥٣ - وفي عام ١٩٨٧، أصدرت الحكومة الصينية لائحة الرقابة على الصادرات النووية، وطبَّقت نظاماً للتصاريح بخصوص المواد النووية. وعيَّنت اللائحة بوضوح الوكالات المكلّفة بالإشراف على المواد النووية وإدارتها، وكذلك مسؤولياتها، وهي: تدابير الرقابة على المواد النووية؛ وتلقي الطلبات الخاصة بتصاريح المواد النووية وفحصها وإصدارها؛ والإجراءات المحاسبية المتعلقة بالمواد النووية، وحصر هذه المواد وحمايتها المادية؛ والحوافز والعقوبات ذات الصلة.

٥٤ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أصدرت الحكومة الصينية لائحة الرقابة على الصادرات النووية، والتي تشترط عدم تقديم المساعدة للمرافق النووية غير الخاضعة لضمانات الوكالة؛ وألاّ تسلَّم الصادرات النووية إلاّ للهيئات التي يعيّنها مجلس الدولة؛ وينبغي للحكومة تنفيذ نظام لترخيص الصادرات النووية. وتنصّ اللائحة أيضاً على نظام أكثر صرامة للإفراج عن الصادرات النووية، وفرض عقوبات مشدّدة على الانتهاكات، ووضع قائمة شاملة ومفصّلة للمواد الخاضعة للرقابة.

٥٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، أصدرت الحكومة الصينية لائحة تتعلّق بضوابط تصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج وما يتصل بها من تكنولوجيات، لتضع بذلك ضوابط صارمة على تصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج وما يتصل بها من تكنولوجيات، مع إنشاء نظام تراخيص للصادرات ذات الصلة. كما وضعت نظاماً لتسجيل المصدِّرين، وإجراءات للموافقة على الصادرات، وعقوبات على الانتهاكات.

٥٦ - وتنصّ تعديلات القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ على أن تصنيع المواد المشعّة وشراءها وبيعها ونقلها بصورة غير مشروعة تعتبر جرائم يعاقِب عليها القانون الجنائي. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة الصينية أحكامها المتعلقة بضمانات الواردات والصادرات النووية والإشراف عليها، والتعاون النووي مع البلدان الأجنبية.

٥٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عدّلت الصين لائحتها الخاصة بمراقبة تصدير المواد النووية، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عدَّلت أيضاً لائحتها المتعلقة بضوابط تصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج وما يتصل بها من تكنولوجيات.

٥٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبغية تعزيز إدارة الواردات والصادرات النووية، أصدرت الصين قواعد الحكومة لإدارة الضمانات؛ وعلاوة على ذلك، نشرت هيئة الطاقة الذرية الصينية والإدارة الوطنية للأمن النووي بالولايات المتحدة بصورة مشتركة الدليل التقني لقوائم مراقبة الصادرات النووية. وفي عام ٢٠١٣، نشرت هيئة الطاقة الذرية الصينية دليل العمل بشأن إدارة الضمانات الحكومية. وقد ساعدت هذه التدابير على زيادة الكفاءة المهنية للموظفين المعنيين بضوابط الواردات والصادرات النووية، وتعزيز إنفاذ الضوابط المتعلّقة بالصادرات النووية.

٥٩ - وفيما يتعلّق بالقذائف، اعتمدت الحكومة الصينية في عام ٢٠٠٢ لائحة مراقبة صادرات القذائف والأصناف والتكنولوجيات المتصلة بها. وتتسق قائمة الضوابط الخاصة بها بشكل عام مع مرفق المبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

٦٠ - واعتَمد نظام مراقبة الصادرات النووية الصينية ممارسات مقبولة دولياً، من بينها نظام تسجيل المصدِّرين، واعتماد المستخدِم النهائي، وكذا الاستخدام النهائي، ونظام لإدارة التراخيص، ومبادئ للفحص والاعتماد فيما يتعلق بعدم الانتشار من نقطة البداية، وتدابير رقابية باستخدام القوائم، ومبدأ ''المراقبة الشاملة''.

٦١ - وانضمت الصين إلى لجنة زانغر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وإلى مجموعة مورّدي المواد النووية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتضم قوائم المراقبة في إطار لائحة الرقابة على الصادرات النووية، ولائحة الرقابة على صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات ذات الصلة، جميع الأصناف والتكنولوجيات المدرجة في قوائم لجنة زانغر ومجموعة مورّدي المواد النووية.

الأمن النووي

٦٢ - تفي الصين بشكل صارم بالتزاماتها الدولية في مجال الأمن النووي. وفي عام ١٩٨٩، انضمت الصين إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وصدَّقت على تعديل الاتفاقية في عام ٢٠٠٨. وقد حسَّنت نظام أمنها النووي الوطني للوفاء بمتطلبات الاتفاقية. وشاركت الصين في صياغة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واستكملت إجراءاتها الداخلية للتصديق عليها في آب/أغسطس ٢٠١٠. وتتقيّد الصين بشكل صارم بقرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، و ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، وتتخذ تدابير ملموسة لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من اقتناء مواد نووية حسّاسة. وتؤيّد الصين

الجهود الدولية المبذولة لتعزيز إدارة المصادر المشعّة وتشارك في هذه الجهود، كما تؤيّد مدوّنة قواعد السلوك الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمان النظائر المشعّة وأمنها.

٦٣ - وتحسِّن الصين بصورة مستمرة نُظمها الرقابية الوطنية الخاصة بالأمن النووي. فقد أصدرت في عام ١٩٨٧ لائحة رقابة المواد النووية لجمهورية الصين الشعبية، وبدأ نفاذ قواعد تنفيذها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وأصدرت هيئة الطاقة الذرية الصينية في عام ١٩٩٤ لائحة الحماية المادية للمواد النووية أثناء النقل الدولي، وأَدخَلت في عام ١٩٩٧ لائحة أمان محطات القوى النووية. وأصدرت الصين في عام ٢٠١٣ سبعة مبادئ توجيهية، من بينها ما يتعلق بمضمون ومتطلبات تطبيقات ترخيص المواد النووية، وضوابط الدخول والخروج بالنسبة للمرافق النووية. وعلاوة على ذلك، تعكف الصين الآن على صياغة قواعد الأمن النووي. وقد ساعد الإدخال التدريجي لهذه اللوائح والمبادئ التوجيهية على تحسين لوائح الأمن النووي والإشراف عليها في الصين.

٦٤ - وعملت الصين على زيادة مدخلاتها في مجال إدارة أمنها النووي وتحسين هذه الإدارة. فقد أجرت تحليلاً شاملاً للأمن، وفحصاً لمرافقها النووية الداخلية في الفترة الأخيرة، ووضعت خطة للارتقاء بهذه المرافق. وقد استكملت الترجمة الإنكليزية الصينية للسلسلة النووية التي تصدرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما ساعد على زيادة عدد قُرّائها واستخدامها في الصين. وزادت الصين أيضاً من جهودها في مجال تطوير الموارد البشرية لأغراض الأمن النووي. وعن طريق الجهود المبذولة أعلاه، خَطَت الصين خطوات كبيرة في مجال أمنها النووي وحسّنت كثيراً من قدراتها في هذا الصدد.

٦٥ - واتخذت الصين خطوات إيجابية للإقلال إلى أدنى حد من استخدام المواد النووية الحسّاسة. فقد أوقفت الصين تشغيل مفاعِّلين مُصَغَّرين للبحوث، وتتجه نحو تحويل المفاعل المصغَّر الآخر للبحوث إلى مفاعل لليورانيوم المنخفض الإثراء. وقد سارت المرحلة التجريبية للمشروع بطريقة سلسة، وسيبدأ قريباً مشروع إيضاحي. وفي الوقت نفسه تعلِّق الصين أهمية على الدعم الدولي في هذا المجال، وتقدِّم المساعدة في حدود قدرتها للبلدان المحتاجة. وأثناء الاجتماع الثامن والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٤، وقَّعت الصين وغانا إلى جانب الوكالة اتفاقاً للمساعدة على توفير اليورانيوم المنخفض الإثراء لمفاعلات البحوث في غانا، وهو ما أدّى رسمياً إلى الشروع في برنامج لتحويل مفاعل البحوث المصغَّر في غانا إلى مفاعل لليورانيوم المنخفض الإثراء.

٦٦ - وتعلِّق الصين أهمية كبيرة على البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الجديدة للأمن النووي، وتعمل بصورة مستمرة لتحسين قدراتها في مجالات من قبيل مكافحة الاتجار

غير المشروع بالمواد النووية؛ وقدراتها على التفتيش والكشف عن هذه المواد في الموانئ ونقاط الدخول الأخرى. وقد طوَّرت بصورة مستقلة سلسلة من معدات الأمن الجديدة، ومن بينها نُظم للكشف عن المتفجرات ونظم لتحديد النشاط الإشعاعي. وقد وُزِّعت هذه النُظم بنجاح لضمان تأمين مناسبات دولية رئيسية، مثل دورة الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠٠٨ في بيجين، ومعرض شنغهاي العالمي عام ٢٠١٠ ودورة الألعاب الآسيوية في غوانغزو عام ٢٠١٠,

٦٧ - وكانت الصين لاعباً نشطاً في العملية الخاصة بمؤتمر قمة الأمن النووي، وساهمت في بناء توافق في الآراء بين أعضاء المجتمع الدولي بشأن الأمن النووي. وكان الرئيس السابق هو جينتاو على رأس الوفد الصيني إلى مؤتمر قمة واشنطن المعقود في عام ٢٠١٠، ومؤتمر قمة سول المعقود في عام ٢٠١٢ حيث عرض جهود الصين في مجال الأمن النووي. وفي عام ٢٠١٤، كان الرئيس سي جنبنغ على رأس وفد إلى مؤتمر القمة المعقود في لاهاي، هولندا، حيث شرح لأول مرة بطريقة مدروسة نهج الصين تجاه الأمن النووي. وتشارك الصين الآن بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الأمن النووي المقرر عقده في الولايات المتحدة عام ٢٠١٦.

٦٨ - وقد اتخذت الصين تدابير إيجابية لتنفيذ نتائج مؤتمرات قمة الأمن النووي، وعزَّزت تعاونها الدولي فيما يتعلّق بالأمن النووي. فقد واصلت تطوير تشريعاتها الخاصة بالأمن النووي الداخلي، ونفَّذت مشاريع تعاونية مع بلدان مثل الاتحاد الروسي وكازاخستان، وتنشئ الصين، بالتعاون مع الولايات المتحدة، مركز امتياز للأمن النووي، والذي سيوفِّر عند استكماله تدريباً منهجياً وشاملاً على الأمن النووي لبلدان في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، وقدّم مساهمة إيجابية لتطوير الأمن النووي الإقليمي والعالمي.

٦٩ - وتؤيد الصين بنشاط سلسلة واسعة من الترتيبات التعاونية في مجال الأمن النووي على مستويات متعددة، كما تشارك في هذه الترتيبات. فقد شاركت الصين بنشاط في مختلف الأنشطة في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، بوصفها شريكاً مؤسساً في هذه المبادرة. وفي عام ٢٠٠٦، انضمت الصين إلى قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالاتجار غير المشروع، وتقاسمت المعلومات والموارد مع بلدان أخرى. وفي عام ٢٠٠٧، وقَّعت الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية ترتيباً عملياً بشأن التعاون في مجال الأمن النووي، وتعاون الجانبان لضمان الأمن النووي في مناسبات من قبيل دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٨ في بيجين. وفي عام ٢٠١٠، وقَّعت الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية الترتيب العملي الثاني بشأن التعاون في مجال الأمن النووي بغية توسيع التعاون بين

الجانبين في مجالات من قبيل لوائح ومعايير الأمن النووي، والحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية، وبناء قدرات الموظفين وتدريبهم، وثقافة الأمن النووي. وفي عام ٢٠١٣، وقّعت الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية ترتيبات عملية بشأن التعاون مع مركز الامتياز الصيني للأمن النووي، من أجل وضع خطة مفصّلة لتعزيز التعاون، مع استخدام المركز الجديد لأغراض التدريب على الأمن النووي. وعملت الصين أيضاً مع الولايات المتحدة لرفع كفاءة المرافق الأمنية للمراكز الإقليمية لتخزين المصادر المشعّة، ووضع نظام مركزي لتخزين عشرات المصادر المشعّة العالية الخطورة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقّعت الصين والولايات المتحدة مذكرة تفاهم للتعاون بصورة مشتركة في إنشاء مركز تدريب على الكشف الإشعاعي من أجل موظفي هيئة الجمارك الصينية. وبالإضافة إلى تلبية متطلبات التدريب الداخلي للصين، يوفِّر المركز أيضاً التدريب لبلدان في الإقليم.

٧٠ - وتقدِّم الصين المساعدة بصورة نشطة إلى بلدان نامية أخرى في مجال الأمن النووي. ففي السنوات الأخيرة، شاركت الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية في استضافة دورات تدريبية على الأمن النووي، وحلقات دراسية في الصين عن مواضيع مختلفة. وقدّمت الصين أيضاً أكبر قدر ممكن من المساعدة لبلدان في منطقتها عن طريق عروض تقنية وتدريب الموظفين. وكانت الصين أحد المساهمين الدائمين لسنوات عديدة في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية تعزيز بناء القدرة في مجال الأمن النووي لبلدان في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. ومَنحت الصين أيضاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية معدات للأمن النووي طوّرتها بصورة مستقلة. وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية شاركت الصين في مشروع تحويل مفاعل غانا المُصغَّر ليعمل باليورانيوم المنخفض الإثراء. وفي عام ٢٠١٣، وُضِع حجر الأساس لمركز الامتياز في مجال الأمن النووي الذي أقامته الصين بالاشتراك مع الولايات المتحدة، ومن المتوقّع استكمال أعمال بناء المركز بحلول عام ٢٠١٥. وسيجَهَّز المركز بمعدات وتكنولوجيا على المستوى العالمي في مجال تحليل المواد النووية، ومعدات اختبار خاصة بالأمن النووي، والاستعداد لحالات الطوارئ، وسيصبح أضخم مركز في الإقليم والعالم، والمركز المتقدّم الأفضل تجهيزاً من الناحية التكنولوجية لأغراض الأمن النووي والتبادل والتدريب.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٧١ - تحترم الصين وتدعم دائماً الجهود التي تبذلها البلدان لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو خالية من أسلحة الدمار الشامل على ضوء الحالات الخاصة في المناطق التي تتبعها، وبناءً على مشاورات واتفاقات طوعية.

٧٢ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، وقَّعت الصين في نيويورك البروتوكول المُلحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وتعمل الآن بنشاط لاستكمال إجراءات التصديق الداخلية. وقبل ذلك، وقَّعت الصين وصدَّقت على جميع البروتوكولات الملحقة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية والمفتوحة للتوقيع، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبروتوكولان الإضافيان الثاني والثالث لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، والبروتوكولان الإضافيان الأول والثاني لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وقد انضمت الصين أيضاً إلى معاهدة أنتركتيكا، ومعاهدة المبادئ المُنظِّمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ومعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها.

٧٣ - وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وحلّت جميع القضايا المعلّقة مع البلدان الأعضاء في البروتوكول ذي الصلة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتؤيد التبكير بالتوقيع على البروتوكول وبدء نفاذه.

٧٤ - وتؤيد الصين إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكذلك أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتأمل أن يتحقق هذا الهدف في وقت قريب. وقد انضمت الصين إلى توافق الآراء الذي تم التوصُّل إليه في دورات سابقة للجمعية العامة بشأن قرارات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتؤيد التبكير بعقد مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة.

٧٥ - وتحترم الصين وضع منغوليا بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأيدت اتخاذ القرارات ذات الصلة في دورات سابقة للجمعية العامة. وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت الصين والدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بيانا مشتركاً تتعهّد فيه بتقديم ضمانات أمنية إلى منغوليا. وفي عام ٢٠١٢، أصدرت الصين والدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بياناً آخر أكّدت فيه دعمها من جديد لوضع منغوليا بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وضماناتها الأمنية لمنغوليا.

الامتثال والمسائل الأخرى ذات الصلة

٧٦ - أوفت الصين بشكل صارم بالتزاماتها ومسؤولياتها ذات الصلة بعدم الانتشار النووي في مختلف المجالات. وتلتزم بالقواعد والقرارات المتعلقة بالتزامات عدم الانتشار، والتي اعتمدتها هيئات دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

٧٧ - وتعلّق الصين أهمية على دور معاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وهي تدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة لكي تبادر بالانضمام إليها في أقرب وقت ممكن باعتبارها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، وتؤيد جهود المجتمع الدولي لتنقيح تدابير الانسحاب من المعاهدة، ووضع شروط مشدّدة للانسحاب.

المساهمات الأخرى في عدم انتشار الأسلحة النووية

٧٨ - تصدّت الصين دائماً لمسألة عدم انتشار الأسلحة النووية بدرجة عالية من المسؤولية، وشاركت بنشاط في التعاون في مجال عدم الانتشار، وتعمل بهمة من أجل تشجيع تسوية المنازعات النووية الإقليمية. وترى الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي اتباع مفهوم جديد للأمن يتسم بالثقة المتبادلة، ويحقق المنفعة المشتركة، والمساواة، والتنسيق، ويرفض ممارسة النفعية والمعايير المزدوجة، ويعزّز الطبيعة العادلة والمعقولة وغير التمييزية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ويتصدى لشواغل الانتشار النووي بالطرق السياسية والدبلوماسية ضمن الإطار الحالي للقانون الدولي.

٧٩ - وفيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، التزمت الصين بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، والمحافظة على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة وفي شمال شرق آسيا، وإيجاد حلّ سلمي لهذه المسألة عن طريق الحوار والمشاورات. وظلّت الصين على اتصال وثيق بالأطراف ذات الصلة عن طريق قنوات مختلفة وعلى مستويات متعددة، وشجَّعت الجهود المشتركة للأطراف ذات الصلة من أجل التبكير باستئناف المحادثات بين الأطراف الستة.

٨٠ - وفيما يتعلّق بالمسألة النووية الإيرانية، تؤيد الصين ضمان النظام الدولي لعدم الانتشار واحترام حق إيران في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على حدٍ سواء طبقاً للمعاهدة. ولتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، لا تزال الصين ملتزمة بتشجيع السلام والمفاوضات، وقد شاركت بنشاط في الجهود الدبلوماسية لمعالجة هذه المسألة عن طريق الحوار والمفاوضات. وفي اللحظات الحرجة التي مرت بها المفاوضات، اتصل الرئيس

الصيني سي جين بنغ وزعماء دول آخرون بنظرائهم في الدول ذات الصلة لبناء توافق في الآراء. وعرضت الصين نهجها ومقترحاتها بشأن عددٍ من القضايا الرئيسية للمساعدة على تجاوز الخلافات بين الأطراف المختلفة. وقدَّمت الصين أيضاً مساهمة طوعية قدرها ٢,٣ مليون يوان للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تنفيذ أنشطة الضمانات والتحقّق في إيران في إطار خطة العمل المشتركة. ومؤخراً، وعن طريق الجهود المشتركة لمجموعة الخمسة + ١ واحداً وإيران، تم إحراز تقدُّم كبير في المفاوضات التي عُقدت في لوزان، سويسرا، حيث اتفقت جميع الأطراف على بارامترات رئيسية لخطة عمل شاملة مشتَركة، لتضع أساساً صلباً من أجل متابعة المفاوضات بشأن صياغة خطة العمل. ولمواصلة السير قُدماً، فإن الصين على استعداد لتعزيز الاتصال والتعاون مع جميع الأطراف، وبذل جهود متواصلة من أجل التوصُّل إلى خطة عمل تعود بالفائدة على كل الأطراف بشأن المسألة النووية الإيرانية في أقرب وقت ممكن.

الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٨١ - تؤيد الصين حق جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتعتقد الصين أنه لا يمكن استخدام عدم الانتشار كذريعة لتقويض هذا الحق. وتعلِّق الصين أهمية على تعزيز البحوث التقنية والتطوير الصناعي من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وقد تراكمت لديها ثروة من الخبرة في هذا المجال. وبناءً على ذلك، شاركت الصين إيجابياً في جهود التعاون الدولي وأيّدت هذه الجهود لتشجيع تطوير التكنولوجيا النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وقد تحمّلت التزاماتها الدولية في هذا الصدد.

تشجع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٨٢ - أنشأت الصين خلال الخمسين سنة الأخيرة صناعة نووية من البداية، باتباع طريق للتنمية يتناسَب مع الظروف السائدة في هذا البلد. فقد أقامت صناعة نووية مكتملة، بما في ذلك توليد القوى النووية، ودورة الوقود النووي، وتطبيقات التكنولوجيا النووية.

٨٣ - وتعتبر الحكومة الصينية تنمية الطاقة النووية أداة هامة لتلبية الطلب على الطاقة، وضمان أمن الطاقة، والتصدّي لآثار تغيُّر المناخ. وتسعى لتطوير القوى النووية بكفاءة في إطار مبدأ الأمان أولاً. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت الحكومة الصينية الخطة المعدّلة المتوسطة إلى الطويلة الأجل لتنمية القوى النووية (٢٠١١-٢٠٢٠)، بهدف تحقيق ٥٨ مليون كيلوات من القدرة المنشأة في حالة التشغيل، و ٣٠ مليون كيلوات من القدرة المنشأة قيد التشييد

بحلول عام ٢٠٢٠. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، وضعت الحكومة استراتيجية جديدة لتطوير الطاقة النووية، مركّزة على تنمية الطاقة النظيفة، وعقدت العزم على بدء إنشاء سلسلة من مشاريع القوى النووية في المناطق الساحلية.

٨٤ - وفي مجال القوى النووية، يوجد حالياً في الصين ٢٢ وحدة للقوى النووية في حالة التشغيل التجاري يبلغ مجموع قدرتها المنشأة ٢٠,١ مليون كيلوات، و ٢٦ وحدة قيد التشييد تبلغ قدرتها المنشأة ٢٨,٤٥ مليون كيلوات. وتُعَدّ الصين في مقدمة دول العالم من حيث حجم وحدات القوى النووية قيد التشييد، وكذلك من حيث سرعة تنمية القوى النووية.

٨٥ - وفيما يتعلّق بدورة الوقود النووي، تتبع الصين الدورة المغلقة في تطوير الوقود النووي، وقد طوّرت إلى حدٍ كبير نظاماً واسع النطاق لدورات الوقود النووي. وتستطيع إمدادات الوقود النووي في الصين تلبية طلب جميع محطات القوى النووية العاملة. وتُنتِج الصين تقريباً معظم عناصر الوقود المطلوبة لمحطات القوى النووية المحلية. وقد اجتاز المصنع التجريبي لإعادة معالجة الوقود المستَهلَك، والذي أقامته الصين بصورة مستقلة، تجربة التشغيل الساخن. ووقّعت الصين مذكرة تفاهم مع فرنسا بشأن التعاون على المدى الطويل في إعادة الوقود المستهلك وإعادة تدويره. وبعد بناء موقعين قُرب سطح الأرض للتخلُّص من النفايات المشعّة المنخفضة النشاط والمتوسطة النشاط، تُعَد الصين في سبيلها لاختيار موقع للتخلُّص الجيولوجي العميق من النفايات المشعّة العالية النشاط.

٨٦ - وبينما تطوِّر الصين القوى النووية المأمونة والتي تتسم بالكفاءة، فإنها تعمل بصورة مكثَّفة في مجال البحوث النووية الأساسية، والبحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الطاقة النووية المتقدمة، بحيث زادت نسبة المعدات المُنتَجة محلياً، والإمداد المأمون للوقود النووي، ومعالجة النفايات المشعّة والتخلُّص منها، وتدريب الفنيين في مجال الصناعة النووية.

٨٧ - وقد تراكمت لدى الصين ثروة من الخبرة في مجال تنمية الطاقة النووية. ووضعَت التكنولوجيا الحاسمة نُصب عينيها، وركّزت على التنمية المستقلة لمجموعة متنوعة من المفاعلات النووية ذات الأداء التقني المتقدّم. وقد طوّرت الصين وشيّدت وأدارت مفاعلاً حصوي القاع عالي الحرارة مُبَرَّداً بالهليوم، وبدأت إنشاء مشروع تجريبي في شدوان في آذار/مارس ٢٠١١، وُضِع له أول صهريج من الخرسانة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد وصل مفاعلها السريع التجريبي إلى المرحلة الحرجة، وبدأ بتغذية شبكة الكهرباء في تموز/يوليه ٢٠١١؛ وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حققت الصين ٧٢ ساعة من التشغيل المنتظم بكامل القدرة لأول مرة. واجتازت تكنولوجيا ''هوالنغ ١'' لمفاعلات

القوى النووية من الجيل الثالث، والتي طوّرتها الصين بصورة مستقلة، تقييم أمان المفاعلات الذي أجرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، أقيمت مشاريع إيضاحية محلية في الوحدتين رقم ٥ و ٦ من محطات فوكنغ للقوى النووية، والوحدتين ٣ و ٤ من محطة فانغ شنغانغ للقوى النووية.

٨٨ - وتعلّق الصين أهمية على تقاسم خبرتها مع بلدان أخرى ملتزمة بتنمية الطاقة النووية في إطار فرضية عدم الانتشار، وقد وقّعت اتفاقات تعاون حكومية دولية مع أكثر من ٢٠ بلداً. وأجرت أيضاً عمليات تبادل وتعاون واسعة النطاق مع تلك البلدان، بما في ذلك تبادل الموظفين، واستيراد المعدات والتكنولوجيا، وإجراء مبادلات تجارية، وقد حققت جميعها نتائج مفيدة لجميع الأطراف.

٨٩ - وتعلّق الصين أهمية كبيرة على تعاونها مع البلدان النامية، وعملت كل ما في استطاعتها لتقديم المساعدة للبلدان حديثة العهد في مجال القوى النووي، والبلدان الأخرى المهتمة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويجري هذا التعاون في إطار الضمانات الصارمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو كجزء من مشاريع التعاون التقني لهذه الوكالة.

٩٠ - وتؤيّد الحكومة الصينية بنشاط التعاون المتعدد الأطراف وعملية التبادل من أجل تشجيع تنمية التكنولوجيا النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ففي آذار/مارس ١٩٩٠، انضمت الصين إلى منتدى التعاون النووي في آسيا. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢، وقّعت اتفاق التعاون التكنولوجي النووي لإقليم آسيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقّعت ميثاق المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، صدَّقت على اتفاق التنفيذ المشتَرَك للمفاعل التجريبي الحراري - النووي الدولي. وفي نفس العام، انضمت الصين إلى الشراكة العالمية للطاقة النووية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، انضمت الصين إلى الاتفاق الإطاري بشأن التعاون الدولي المتعلّق بالبحث والتطوير لنظم توليد الطاقة النووية من الجيل الرابع. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وقّعت هيئة الطاقة الذرية الصينية إعلاناً مشتركاً بشأن التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٩١ - وفي عام ٢٠١٣، استضافت الصين بنجاح المؤتمر الدولي للهندسة النووية، والمعروف بالدورة الأوليمبية للهندسة النووية، نظراً لأن جدول أعماله يغطي جميع جوانب هذا الموضوع تقريباً. وقد اجتذب هذا المؤتمر أكثر من ١ ٣٠٠ مهندس وموظف تقني من أكثر من ٣٠ بلداً. وقدّم المشاركون المشورة، كما تقدّموا بمقترحات بشأن مستقبل تنمية هذه الصناعة.

المساعدة التقنية المقدّمة لدول أعضاء أخرى عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٩٢ - في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، دعمت الصين أنشطة التعاون التقني التي نظمتها هذه الوكالة وشاركت فيها بصورة إيجابية. وتحرص الصين على سداد اشتراكاتها كل عام في الوقت المناسب وبالكامل لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة. وفي حين تتلقى الصين مساعدة من الوكالة، فإنها تقدِّم أيضاً الدعم البشري والمادي والمالي لأنشطة التعاون التقني التابعة للوكالة.

٩٣ - ومع نهاية عام ٢٠١٤، كانت الصين قد ساهمت بمبلغ ٣٤,٩٨ مليون دولار على شكل تبرعات، و ٢,٤٦ مليون دولار على شكل رسوم للمشاركة في مشاريع، و ٣,٦٨ مليون دولار على شكل أموال خارجة عن الميزانية لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقدّمت الصين أيضاً خدمات خبراء لدول أعضاء أخرى في ٩٦٤ ١ حالة، واستضافت أفراداً من بلدان أخرى لمواصلة التعليم في ٢١٦ مناسبة، وأفراداً للقيام بزيارات علمية في ٢٣٥ مناسبة، وأفراداً للمشاركة في حلقات دراسية واجتماعات (اجتماعات لبرنامج التعاون التقني فقط) في ٠٤٣ ٢ مناسبة. وفي عام ٢٠١٤، أهدت الصين للوكالة الدولية للطاقة الذرية نظاماً جديداً للتشعيع قيمته ٢,٥ مليون دولار من أجل رفع كفاءة وتعمير مختبر التكنولوجيا النووية التابع لها.

٩٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، شاركت الحكومة الصينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عقد المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، مما أعطى دفعة للاتصالات والتعاون في مجال الصناعة الدولية للطاقة النووية، وساهم في التنمية العالمية للطاقة النووية.

٩٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وقّعت الصين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترتيباً عملياً بشأن التعاون في مجال تشييد محطات مأمونة للقوى النووية سيتولّى بموجبه المركز الدولي للتدريب على التشييد في مجال القوى النووية التابع للصين، والذي أنشأته مجموعة الهندسة النووية الصينية، الأنشطة التدريبية الخاصة بالوكالة في مجال تشييد محطات القوى النووية. وقد استضاف المركز حتى الآن ستة برامج تدريبية دولية على تشييد محطات القوى النووية، شارك فيها ١٥٨ متدرباً من ٣٣ بلداً.

الأمان النووي والمسؤولية عن استخدام الطاقة النووية المدنية

٩٦ - تسير الصين على مبدأ الأولوية للأمان والجودة في تنميتها للطاقة النووية، وتطبِّق في هذا الصدد تدابير أمان صارمة وفعّالة. فقد أنشأت نُظماً قانونية ورقابية متكاملة وخاصة

بالاستجابة لحالات الطوارئ فيما يتعلق بالأمان النووي، وكانت تعمل على تحسين البنية الأساسية ذات الصلة. وحتى الآن، احتفظت الصين بسجل أمان طيب لجميع وحدات القوى النووية لديها، مع وصول مؤشرات الأداء الرئيسية إلى المستويات العالمية.

٩٧ - ووضعت الصين نظاماً قانونياً للأمان النووي تقوم بتحسينه بصفة مستمرة. فقد أصدرت الصين ونفَّذت سلسلة قوانين ولوائح في هذا الصدد، من بينها قانون جمهورية الصين الشعبية لمراقبة التلوث الإشعاعي، وقانون جمهورية الصين الشعبية لحماية البيئة، ولائحة جمهورية الصين الشعبية لرصد وإدارة أمان المنشآت النووية المدنية، ولائحة جمهورية الصين الشعبية لمراقبة المواد النووية، والأحكام المتعلقة بأمان تصميم محطات القوى النووية. وقد أُدرِج في البرنامج التشريعي تشريع خاص بأمان الطاقة الذرية والأمان النووي.

٩٨ - وتعلِّق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على الأمان النووي. ففي أعقاب حادث فوكوشيما النووي، اتخذت الصين تدابير حاسمة لتعليق بناء محطات جديدة للقوى النووية، وأجرت فحصاً شاملاً لأمان محطاتها. وعلى هذا الأساس، اعتمدت خطة لتعزيز الأمان النووي، ومنع ومراقبة التلوّث الإشعاعي خلال الفترة الخمسية الثانية عشرة والأهداف الطويلة الأجل لعام ٢٠٢٠، وخطة أمان القوى النووية، ووضعَت شروطاً تقنية لمراعاتها بشكل عام عند تحسين محطات القوى النووية العاملة أو التي قيد الإنشاء. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدرت الصين الشروط التقنية العامة لتحسين محطات القوى النووية بعد حادث فوكوشيما النووي (الصيغة الثالثة)، والتي حدّدت شروطاً واضحة بالنسبة لتكنولوجيات أمان محطات القوى النووية والاستجابة لحالات الطوارئ. وبناءً على ذلك، أُدخِلت سلسلة من التحسينات على محطات القوى النووية في الصين. وستشيَّد في الصين مشاريع جديدة للقوى النووية تمشياً مع أعلى المعايير العالمية، وسيتعيّن على جميع وحدات الطاقة النووية الجديدة استيفاء معايير أمان الجيل الثالث.

٩٩ - وتعلِّق الصين أهمية على استمرار الاستعداد اليومي لحالات الطوارئ النووية. فقد اعتمدت سلسلة من اللوائح والقواعد الإدارية، من بينها لائحة جمهورية الصين الشعبية للاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالحوادث النووية وإدارتها في محطات القوى النووية، والخطة الوطنية لحالات الطوارئ النووية، والأحكام المتعلقة بإجراء تدريبات على الاستجابة لحالات الطوارئ بالنسبة للحوادث النووية في محطات القوى النووية، وأصدرت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ خطة منقّحة للطوارئ النووية.

١٠٠ - وفي أعقاب حادث فوكوشيما النووي، عملت الصين على تحسين استجابتها لحالات الطوارئ النووية. فقد أنشأت حتى الآن ثمانية مراكز للدعم التقني المتخصص على

المستوى الوطني، و ٢٥ وحدة إنقاذ متخصصة على المستوى الوطني لحالات الطوارئ النووية، وتخطط لإنشاء فرقة إنقاذ مكونة من ٣٢٠ عضواً لحالات الطوارئ النووية الوطنية. وقد عزّزت الصين الصلاحية والتطبيقات العملية لجميع التدريبات والتمرينات الخاصة بحالات الطوارئ، وستُجري في هذا العام التدريب ''شندون ٢٠١٥'' على المستوى الوطني، وهو تدريب مشترك على الاستجابة لحالات الطوارئ النووية. وعملت الصين أيضاً على نشر المعرفة العلمية المتعلقة بالأمان النووي والاستجابة لحالات الطوارئ، وزيادة شفافية المعلومات بصورة مستمرة عن حالات الطوارئ النووية والأمان النووي. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، أجرت الصين بنجاح عدداً من الأنشطة بمناسبة الأسبوع الوطني للتوعية بحالات الطوارئ النووية.

١٠١ - ويبذل مُشغّلو محطات القوى النووية في الصين كل جهد لنشر المعلومات عن أمان عملياتهم. ولتعميم المعلومات بطريقة أوضح وأكثر شفافية، ولجعل الجمهور أكثر شعوراً بالأمان، دأب المشغّلون على تحسين طرق ووسائل الاتصال الخاصة بهم، بما في ذلك المؤتمرات الصحفية، والنشرات الإعلامية، والتقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، والكُتب البيضاء عن تطوير الأمان، وأيام الزيارات المفتوحة. ويعلّق المشغّلون أهمية أكبر من ذي قبل عن توعية الجمهور بالنسبة للقوى النووية، ووضع برنامج متكامل لتثقيف الجمهور عن طريق استخدام وسائل الاتصال الحديثة مثل المدوّنات المصوَّرة، وعن طريق ''دعنا نتواصل'' (وهي أداة للتواصل الحاسوبي). وهم يضعون في اعتبارهم أيضاً على نحو أفضل التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المناطق التي تقام فيها مشاريع القوى النووية، بغية مواءمة تطوّر القوى النووية مع تطوّر المجتمع المحلي، وبذلك يمكن تهيئة مناخ اجتماعي ملائم لتطوير القوى النووية.

١٠٢ - وظلّت الصين تبذل جهوداً متسقة لإنشاء نظام للتعويض عن الأضرار النووية. ففي عام ١٩٨٦، أصدر مجلس الدولة في الصين ردّ مجلس الدولة على المسؤولية النووية للطرف الثالث، ليُلقي بالمسؤولية عن الأضرار النووية بشكل واضح على المشغِّل. وفي عام ٢٠٠٧، أصدر مجلس الدولة ردّه على مسألة المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية (والمعروف بالرسالة الرسمية رقم ٦٤)، ليرفع حدّ التعويض على المشغّل إلى ٣٠٠ مليون يوان، وعلى الدولة إلى ٨٠٠ مليون يوان. وينصّ قانون المسؤولية عن الضرر الذي وُضِع منذ عام ٢٠١٠، على المسؤولية عن الضرر في حالة وقوع حادث نووي في منشآت نووية مدنية. وتدرس الصين حالياً صياغة لائحة للتعويض عن الأضرار النووية. وتوضّح هذه التدابير بصورة كاملة نهج

الإدارة الموجَّهة للناس، والذي تتبعه الحكومة الصينية، والتزام الحكومة بالتصدي للمسؤولية عن الأضرار النووية.

المسائل الأخرى ذات الصلة

١٠٣ - تعلِّق الصين أهمية على الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية في مجالات أخرى ذات صلة. فقد أجرت بحوثاً واسعة النطاق على استخدام التكنولوجيا النووية في مجالات من قبيل الكشف الصناعي عن العيوب، ومراقبة الهندسة الصناعية، والطب النووي، والعلاج بالأشعة، وتشعيع الأغذية والمحاصيل، والإنتاج الحيواني والصحة البيطرية، وتقييم الموارد، وتحديد التاريخ الأثري، ورصد التلوّث.

١٠٤ - وتعلق الصين أهمية على تعميق مستوى التوعية العلمية عن الطاقة النووية. وقد عملت الحكومة الصينية والمؤسسات التجارية بنشاط لنشر المعارف الأساسية عن سياسات وقوانين ولوائح الأمان النووي والطوارئ النووية، وكذلك عن العلوم والتكنولوجيا النووية، مما زاد من ثقة الجمهور في أمان الطاقة النووية.